Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, WTO and International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية
الأخرى في جنيف

CHAN.2022. 236

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), and with reference to letter of the Special Rapporteur on the Right to Education dated 18 November 2022, concerning the call for submission with regard the forthcoming report on the achievements of the mandate on the right to education over the last 25 years, and the assessment of the added value of an approach based on the human right to education in education matters, has the honour to attach herewith the submissions of the Egyptian Government in this regard.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), the assurances of its highest consideration.

Geneva, 30th December, 2022

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations, CH-1211, Genève 10
Fax: +41-22 917 90 08

CC: Special Rapporteur on the Right to Education

PERMANENT MISSION OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT
TO THE UNITED NATIONS OFFICE, WTO & OTHER INTERNATIONAL ORGANIZATIONS IN GENEVA
261 ROUTE DE LAUSANNE, 1292 – CHAMBESY
TEL: +41-22-731.6530 FAX: +41-22-738.4415
mission.egypt@bluewin.ch

مساهمة جمهورية مصر العربية

في الرد على استبيان الحق في التعليم: التقدم والتحديات

أولا: تقييم الإنجازات التي حققتها ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية في بلدك، هل يتم تناول قضايا التعليم من منظور حق الإنسان في التعليم، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التحديات والنتائج؟ في رأيك، ما هي القيمة المضافة لمثل هذا النهج في عملك؟

1- وضع الدستور إطارًا شاملا للتعليم بوصفه حقاً لكل مواطن في سبع مواد تتناول كافة أبعاد التعليم، وتضمن الدستور مضامين التعليم هدف بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. كما تضمن الدستور إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، والتزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي.

2- أكد الدستور كذلك التزام الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره والتوسع فيه، ويكفل الدستور استقلال الجامعات وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتطويره، وتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي، وحرص الدستور على تأكيد أن المعلمون وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم الركيزة الأساسية للتعليم. وتكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، ورعاية الباحثين والمخترعين، وتخصيص نسبة من الناتج القومي الإجمالي لا تقل عن 1%. كما أورد الدستور أحكاما أخرى تتعلق بتدريس حقوق الإنسان في الجامعات، والتزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية. وتتميز هذه النصوص عن غيرها من مواد الدساتير السابقة بعدد من الأمور تمثل التزامات جديدة على الدولة المصرية في مجال إقرار حقوق المواطن المصري في التعليم وهي مراعاة معايير الجودة في التعليم، مد الإلزام حتى نهاية المرحلة الثانوية، تخصيص نسبة 4% من إجمالي الناتج القومي للإنفاق على التعليم.

3- خصصت "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" المحور السابع للتعليم والتدريب والذي تضمن تعهداً بتوفير حق التعليم للجميع، إذ تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن، ووضعت الاستراتيجية عدداً من الأهداف التي تطمح للوصول إليها بحلول عام 2030، على مستوى التعليم الأساسي والفني والجامعي والتدريب لتحسين جودة النظام التعليمي والتدريب بما يتوافق مع النظم العالمية، وإتاحة التعليم والتدريب للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم والتدريب.

4- خصصت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والتي أطلقت في سبتمبر 2021 قسما خاصا عن الحق في التعليم تضمن عدداً من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منها: خفض نسبة الأمية، ورفع معدلات القيد، والحد من التسرب من التعليم، وتضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف، والتوسع في إنشاء مدارس لكافة المراحل التعليمية في جميع المناطق، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية. وتحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي، وتعزيز تدريب المعلمين وزيادة أعدادهم، وتطوير نظام التعليم الفني وربطه بسوق العمل، بالإضافة إلى تطوير منظومة البحث العلمي بما في ذلك من خلال تحديث

منظومة التشريعات واللوائح المنظمة للبحث العلمي، إضافة إلى ادماج مكون حقوق الانسان في مراحل التعليم المختلفة وذلك من خلال إعداد وإطلاق الخطة الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، وتدريب القائمين على العملية التعليمية، وبحث تطوير منهجيات تدريس مواد حقوق الإنسان، وإدراجها في مقررات التعليم ما قبل الجامعي والعالي.

5- تم إطلاق الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي 2014-2030 لإصلاح المنظومة التعليمية، والمشروع القومي للتعليم في 2018، و"استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر، وتحسين جودة التعليم، وتطوير المناهج.

6- وقد ساعد منظور حقوق الانسان في بلورة أهم التحديات التي تواجه جهودها لضمان وإعمال الحق في التعليم (كما تم تحديدها في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان) ؛ وهى الحاجة إلى القضاء على الأمية، والحاجة لتعزيز الجهود للتصدى للتسرب من التعليم الإلزامي، وقلة أعداد المدارس لكافة المراحل التعليمية في عدد من المناطق، وضعف البنية التحتية التكنولوجية في القائم منها، والحاجة إلى تحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي بما يتوافق مع المعايير العالمية، والحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تدريب المعلمين وانخفاض أعداد المعلمين بالنسبة للطلاب، والحاجة لتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني، وربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، والحاجة إلى تحسين جودة التعليم العالي، الحاجة إلى تطوير منظومة البحث العلمي، وضعف الثقافة العلمية في المجتمع المتعلقة بحق الإنسان في المعرفة.

<u>كيف تقيمون الإطار الخاص بالتوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والقابلية للتكيف كشرط لإعمال الحق في التعليم؟ هل هذا الإطار مدمج في الوثائق القانونية والسياسية المتعلقة بالتعليم في بلدك، وكذلك مستخدم في الممارسة؟ إذا لم يكن كذلك، فما هي العقبات الرئيسية؟ هل يجب مراجعة إطار العمل ليشمل أبعادًا أخرى؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي؟</u>

7- يعتبر الإطار الخاص بالتوافر وإمكانية الوصول والمقبولة والقابلية للتكيف إطار واقعي لإعمال الحق في التعليم، وهذا الإطار مدمج في وثيقة الدستور المصري، وفي قوانين التعليم، وهذا الإطار مستخدم في رؤية مصر 2030، وبرنامج عمل الحكومة، يظهر ذلك الإطار بشكل جلي في الممارسات الحكومية الهادفة لإعمال الحق في التعليم.

8- فلتحقيق معيار "التوافر" تقوم الحكومة بتعبئة الموارد العامة من أجل دعم التعليم، حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الحكومية في قطاع التعليم من إجمالي الاستثمارات من 7 % في 2019/2018 إلى 8 % في 2021/2020، مما يمثل نموا اسميا يقارب 65%. كما حرصت الدولة المصرية على تعزيز الشراكات العالمية من أجل التعليم كالشراكات مع البنك الدولي واليونيسف[1]. كما تم إطلاق" تحالف التمويل المبتكر IFFED" لمعالجة أزمة التعليم والمهارات بالعالم من أجل زيادة حجم الإنفاق على التعليم ومشاركة الخبرات مع الدول الأخرى". وتستهدف خطة الدولة للعام المالي (2023/2022) توجيه استثمارات عامة تُقدّر بنحو بـ77.2 مليار جنيه مليار جنيه، لقطاع التعليم بنسبة نمو حوالي 23% مُقارنة بالعام المالي (2022/21)، وذلك لتنفيذ عديدٍ من البرامج والمُبادرات، بهدف خفض كثافات الفصول، والتوسّع في إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.

[1] تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصر 2021. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ص31-33

9- أما معيار "إمكانية الوصول" فيتضح في الالتزام بـ "عدم ترك أحد خلف الركب" وهو ما تمت ترجمته في عدد من الإجراءات اتخذتها الدولة لتقليل الكثافة في الفصول وإتاحة الخدمات التعليمية للمناطق المحرومة بتنفيذ 74 ألف فصل دراسي جديد، بالإضافة إلى عدد 165 مشروع في التعليم الأزهري تشمل إنشاء معاهد أزهرية جديدة، وذلك خلال الفترة من يوليو 2014 وحتى 30 يونيو 2020[2].

10- تبذل الحكومة جهودا لمعالجة ظاهرة التسرب من المدارس تشمل "مبادرة تعليم البنات"، فى المحافظات التي تعاني من فجوة نوعية في مرحلة التعليم الأساسي. ويبلغ عدد المدارس التى أُنشأت من خلال المبادرة 1191 مدرسة صديقة للفتيات. فضلا عن برنامج "مكافحة التسرب من التعليم"، وإعلان الخطة القومية لمعالجة التسرب من التعليم. كما يبرز الاهتمام بمتطلبات إعمال حق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم، حيث زاد عدد مدارس الأطفال ذوي الإعاقة، بنسبة تزيد عن 16.8٪ بين عامي ٢٠١٧/ ٢٠١٨و ٢٠٢٠/٢٠٢١[3].

11- أما معيار "المقبولية" فيعكسه قيام الحكومة بوضع خطة تحول شاملة للمنظومة التعليمية، ففي ٢٠١٨ شرعت الدولة في برنامج إصلاح وتحويل كامل للتعليم، يطلق عليه دوليا "التعليم "٠,٢" ومن المقرر أن يكتمل البرنامج بحلول عام ٢٠٣٠ ويهدف إلى إعادة هيكلة التعليم قبل الجامعي بما يتضمن: التطوير المهني المستمر ورفع قدرات المعلمين وإدخال تقنيات التدريس الجديدة، تغيير طريقة الامتحانات والتقييمات، تطوير المناهج الدراسية لتعتمد على المهارات، وتطوير البنية التحتية الرقمية للمدارس، توسيع الوصول إلى التعليم قبل الابتدائي الجيد والتعليم الخاص للأطفال ذوي الإعاقة[4]. كما شرعت الدولة في تعيين 150 ألف معلم، بواقع 30 ألف معلم كل عام لتلبية احتياجات تطوير قطاع التعليم. وتستهدف الخطة الموضوعة للصفوف العليا من المرحلة الابتدائية تدريب 180,000 معلم في أربعة مواد دراسية، العلوم والرياضيات واللغة العربية والدراسات الاجتماعية.

12- يظهر معيار "القابلية للتكيف" عبر زيادة قدرة قطاع التعليم على مواكبة احتياجات سوق العمل في مصر وهو ما يظهر مثلا من تطوير التعليم الفني بمراحله المختلفة، حيث تم إنشاء وتطوير المدارس الفنية بأنواعها بعدد 1109 مدرسة، بالإضافة إلى إنشاء عدد من المدراس التكنولوجية التطبيقية جديدة[5]. والتوسع في إتاحة نوعية المدارس التي تقدم خدمات تعليمية تنافسية كالمدارس اليابانية ومدارس المتفوقين ومدارس (STEM). وقد تقدمتى مصر 45 مركزاً في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني عام 2021 حيث احتلت المركز 68 مقارنة بالمركز 113 عام 2017 .

13- وفي معرض دعم استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، تتبنى الدولة، سياسة تنويع مصادر التعلم، فتم إنشاء بنك المعرفة المصري وهو أكبر منصة تعليمية في أفريقيا والشرق الأوسط، وتوفير أجهزة الحاسب اللوحي للطلاب في المراحل الثانوية. وإتاحة عدد من المنصات والقنوات التعليمية (مدرستنا 1،2،3) لمختلف المراحل الدراسية، وتطبيق فترات المشاهدة للقنوات التعليمية "مدرستنا (1، 2، 3)" بمختلف مراحل التعليم، مما يساهم بشكل فعال في توفير وقت كاف؛ لممارسة الأنشطة بمختلف أنواعها، والمساهمة في اكتشاف الموهوبين ورعايتهم.

---

[2] تقرير عن الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الطفل بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل نوفمبر 2020 – الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الانسان

[3] تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصـر 2021. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ص31-33

[4] تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصـر 2021. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ص31-33

[5] تقرير عن الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الطفل بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل نوفمبر 2020 – الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الانسان

14- وفي إطار السعي لتحسين جودة التعليم العالي بما يتوافق مع المعايير العالمية، تم إدراج 23 مؤسسة تعليم عالٍ بتصنيف "التايمز" البريطاني عام 2022، كما حصلت مصر على المركز 26 عالمياً في مجال النشر الدولي لعام 2021 في مؤشر "سيماجو" الإسباني للنشر الدولي، مُقارنة بالمركز 28 في 2020، واحتلت المرتبة الأولى أفريقياً في مؤشر المعرفة العالمي عام 2021، حيث حصلت على المركز 53 من بين 154 دولة. وتقدمت مصر 11 مركزًا في المؤشرات الدولية الخاصة بالبحث العلمي والابتكار.

15- جاء أداء قطاع التعليم في مصر في مواجهة جائحة كوفيد-19 ليعكس مستوى ملائمًا من القدرة على التكيف، عبر تفعيل منظومة التعليم عن بُعد خلال فترة تعليق الدراسة، وإتاحة أنشطة التعلم عن بُعد من خلال القنوات التعليمية على يوتيوب. إتاحة جميع المواد الدراسية والتعليمية المصوّرة على منصات تابعة لوزارة التربية والتعليم، وتوفير مكتبة إلكترونية يتاح للطلاب الدخول إليها باستخدام الهواتف الخلوية أو الحاسب الآلي، وتضم جميع المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية بداية من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية باللغتين العربية والإنجليزية، ومحتوى علمي ورقمي ووسائط متعددة تضم صورًا وأفلامًا وثائقية لشرح الدروس، بالإضافة إلى توفير منصة إلكترونية للتواصل بين الطلاب والمعلمين. وعلى مستوى الجامعات، سمح بتدريس المناهج الدراسية إلكترونياً بنظام التعليم عن بُعد، وإجراء الاختبارات إلكترونياً بحسب طبيعة الدراسة بالكليات والمعاهد المختلفة، متى توافرت للكلية أو المعهد البنية التحتية والإمكانات التكنولوجية التي تمكّنها من ذلك على صعيد آخر.

16- يُمكن عند مراجعة الإطار الأخذ في الاعتبار الهدف الرابع من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وغاياته السبع ووسائل تنفيذه.

يستلزم حق الإنسان في التعليم التزامات الدول باحترام وحماية وإعمال الحق في التعليم في القانون الدولي لحقوق الإنسان. إلى أي مدى يتم تحديد هذه الالتزامات بوضوح في تشريعات بلدك وفي الممارسة؟

17- يكرس الدستور المصري الحق في التعليم على نحو ما سبقت الإشارة إليه في الفقرة (1). وبالإضافة إلى ذلك يتضمن الدستور كافة الحقوق والحريات التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان المنضمة لها مصر، ومنها تلك المتعلقة بالحق في التعليم، وأصبحت بالتالي تلك الحقوق والحريات تتمتع بالحماية القانونية المقررة للقاعدة الدستورية، كما تضمن الدستور بعض الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات مستهدياً بالمواثيق الدولية المعنية. وتكشف هذه المستجدات الدستورية عن الاتفاق مع ما أرسته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان فيما يخص آليات الحماية والرصد الوطنية وبضوابط ومعايير تنظيم ممارسة الحقوق والحريات سواء للأفراد أو السلطات الأخرى – كما أوجدت هذه النصوص غطاءاً دستورياً ووضعاً خاصاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسا، كما تلعب الآليات الوطنية وفي مقدمتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة وفقا لمبادئ باريس دورا في رصد التطبيق الوطني للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومنها الحق في التعليم.

هل تم تنفيذ الحق في التعليم المجاني بشكل تدريجي على جميع مستويات التعليم في بلدك، ولا سيما على أساس المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتين 13 و 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم أمثلة. إذا لم يكن كذلك، من فضلك وضح لماذا لا؟

18- كما سبقت الإشارة، ينص الدستور المصري على مجانية التعليم وإلزاميته حتى نهاية المرحلة الثانوية، وهذا ما يؤكد عليه أيضا قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981، حيث تنص المادة 3 على أن التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في

مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية. ويجوز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدى للتلاميذ، أو تأمينات عن استعمال الأجهزة والأدوات، أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي الإلزامي. في حين أوضحت المادة 4 مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي وهي تسع سنوات للتعليم الأساسي الإلزامي ويتكون من حلقتين "الحلقة الابتدائية" ومدتها ست سنوات و"الحلقة الإعدادية" ومدتها ثلاث سنوات، ثم ثلاث سنوات للتعليم الثانوي (العام والفني)[6].

19- وعلى المستوى الواقعي ظهر تطبيق سياسة مجانية التعليم، ففي العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١، كان يوجد أكثر من 24.4 مليون طالب بين مرحلة رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر في أكثر من 57.7 ألف مدرسة في جميع أنحاء مصر، مما يجعلها أكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ورغم العدد الهائل من الأطفال في سن الدراسة في الدولة، وصل معدل إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي في مصر بالفعل للمعدلات العالمية في عام ٢٠١٩ مسجلا ١٠٠٪. أما معدل إتمام المرحلة الإعدادية فسجل 82.5٪ ومعدل إتمام التعليم الثانوي سجل 57.2% في العام ذاته[7].

هل يعتبر الحق في التعليم حقًا قابلاً للتقاضي في بلدك، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي جوانب هذا الحق؟ إذا كان الأمر كذلك، فيرجى تقديم ملخص قصير للحالات الرمزية.

20- أكد الدستور المصري في المادتين 97 و98 علي الحق في التقاضي إذ نصتا على أنه حق مصون ومكفول للكافة وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، وحظر المحاكم الاستثنائية. كما تضمن الفصل الثالث من الباب الرابع السلطة القضائية بالمواد من (184 – 189) وقد تضمنت النص على أن السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها. ويوفر النظام القانوني والقضائي المصري بفروعه المختلفة (القضاء الدستوري والقضاء المدني والقضاء الإداري) للكافة الحق في التقاضي عن طريق اللجوء للقضاء المختص للنظر في أية انتهاكات للحقوق والحريات المحمية، وتوفر القوانين المصرية مواجهة الانتهاكات عن طريق توقيع العقوبات الجنائية المقررة قانوناً علي من يثبت إدانتهم والحكم بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالضحايا –

21- وكذا الحكم عن طريق القضاء الإداري في أحوال الانتهاكات الناشئة عن القرارات الإدارية المعيبة بسوء استعمال السلطة أو التعسف بالإلغاء والتعويض – فضلاً عن ذلك يوفر النظام القانوني المصري الحق للأفراد والمحاكم بالطعن على النصوص القانونية المخالفة للدستور عن طريق المحكمة الدستورية العليا في الأحوال وبالطرق المقررة قانوناً. ولا يعد الحق في التعليم استثناء في هذا المجال.

إلى أي مدى يتم احترام مبادئ عدم التمييز والمساواة في تنفيذ الحق في التعليم في بلدك؟ هل روعيت التوصيات السابقة التي قدمها المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم للفئات الضعيفة والمهمشة من السكان؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يمكنك سرد أي منها.

---

[6] قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 المعدل بالقانون 16 لسنة 2019

[7] تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصر 2021. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ص31-33

22- تراعي الدولة في إعمالها للحق في التعليم متطلبات الفئات المختلفة المعنية بهذا الحق بما يدعم مبادىء المساواة وعدم التمييز بين هذه الفئات في الاستفادة من ذلك الحق. وفي هذا السياق أثمرت الجهود الوطنية في مجال تعليم الأطفال مثل مبادرة تعليم الفتيات والمدارس الصديقة للفتيات عن تلاشي الفجوة النوعية بين الجنسين في معدلات القيد ما بين العامين 2011/2010 و2020/2019، حيث تجاوزت معدلات القيد الصافي للفتيات تلك الخاصة بالفتيان في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي، مما جعل مؤشر الفجوة النوعية يأخذ قيمة سالبة [8].

23- تعمل الدولة على تضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف، حيث تستهدف خطة خلال العام المالي (2023/2022) توجيه حوالي 5.1 مليار جنيه لاستكمال المرحلة الأولى، ضمن المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، بإنشاء وتطوير 13772 فصلاً دراسيًا، فيما يبلغ عدد المدارس المستهدف صيانتها 1430 مدرسة، وكذلك إنشاء وتطوير 5410 فصول لمحو الأمية، وتوجيه استثمارات تتجاوز 4.2 مليار جنيه لإنشاء وتطوير وتوسعة 8400 فصل في كافة المراحل التعليمية، بـ 75 تجمعًا حضريًا، تقع ضمن النطاق الجغرافي للمرحلة الأولى من مشروع "حياة كريمة"، بما يساهم في تضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الريف والحضر.

24- كفلت مصر على مدار السنوات الماضية حقوق اللاجئين من الفتيان والفتيات في الوصول الكامل للتعليم العام، على قدم المساواة مع أقرانهم المصريين في كافة مراحل التعليم بما فيها المدارس المهنية والفنية، وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب الوافدين واللاجئين المسجلين بالمدارس المصرية للعام الدراسي 2021/2020 نحو 76789 طالب وطالبة، كما وافقت الحكومة بشكل استثنائي لجميع الطلاب اللاجئين وطالبي اللجوء، الذين يحملون وثائق وتصاريح إقامة منتهية الصلاحية، على التسجيل والالتحاق بالمدارس الحكومية حتى يتم تجديد هذه الوثائق المنتهية[9].

ثانيا: التحديات الرئيسية والقضايا الحاسمة للمستقبل

في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية في بلدك في تنفيذ الحق في التعليم؟

25- ترجع بعض التحديات المستمرة التي تواجه العملية التعليمية في مصر إلى محدودية الموارد المتاحة، فضلا عن الكثافة الطلابية لاسيما مع قلة عدد الفصول الدراسية والارتفاع المطرد في نسبة عدد الطلاب لكل معلم. وهناك أيضا التحديات الناجمة عن حالة عدم اليقين وضعف البنية التحتية الرقمية في بعض أجزاء مصر والتي لا تزال الدولة تحاول مواجهتها[10].

26- واجهت الدولة المصرية تحديًا كبيرًا من أجل تحسين جودة التعليم من خلال تطوير المناهج وعمليات التقويم وتطوير الفكر السائد لدى المجتمع عن التعليم بالحفظ والتلقين.

ما هي القضايا الحاسمة التي يجب معالجتها، على الصعيدين الوطني والدولي، لضمان إعمال الحق في التعليم؟

---

[8] تقرير عن الجهود الوطنية لتعزيز حقوق الطفل بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل 20 نوفمبر 2020 – الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الانسان

[9] الرد على قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري الخامس لمصر، نسخة 8 نوفمبر 2022

[10] تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصر 2021، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ص31-33

27- هناك عدد من القضايا تحتاج للمراجعة المستمرة لمعالجتها بما يضمن إعمال الحق في التعليم على المستويين الوطني والدولي، أهمها ربط التعليم بسوق العمل، تعزيز التعاون الدولي في مجالات التعليم وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، توفير تغطية قانونية لضمان الاعتراف بالشهادات والخبرات المكتسبة من برامج التعليم المختلفة عبر العالم.

28- أهمية الوصول لاتفاق عالمي لحل الأزمات التي قد تواجهها البلدان وخاصة ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، في ظل الأزمات العالمية بعد جائحة كوفيد 19، مما يدعونا جميعًا إلى التفكير في اللجوء لحلول غير تقليدية ومبتكرة من أجل سد العجز في الإنفاق على التعليم.